الأزمة الاقتصادية في "اسرائيل"

الهاوية التي ستبتلع حكومة الليكود

بالرغم من فشل « المعراخ » وباقي المعارضة الصهيونية في الكنيست بالحصول على الاغلبية المطلوبة لحجب الثقة عن حكومة بيغن بسبب فشلها في معالجة الازمة الاقتصادية المستعصية وبالتالي اسقاطها ، وسحب حزب الاحرار لطلب وزرائه بالانسحاب من الحكومة في حالة عدم موافقتها على اقتراحات وزير المالية وتمديد المهلة الى ثلاثة اشهر قادمة ، بالرغم من ذلك فلن ابرليخ لا يزال في وضع تلفه الحيرة وتتجاذبه شتى المؤثرات الداخلية والخارجية .

وابرليخ يبحث الان لدى مساعديه (الذين فصل احدهم لاعتراضه عليه الشهر الماضي) ، وفي جميع المؤلفات الباحثة في « الاقتصاد الحر » عن اجراء او وسيلة لم يستخدمها خلال السنتين الماضيتين ، علها تنقذ الاقتصاد الصهيوني من ازمته البنوية الحادة التي يشكو منها ، ومن الركود والكساد والتضخم الزاحف لكي يصل هذا العام الى ما فوق ١٠٠ بالمئة حسب توقعات المصرف المركزي لهذا العام ، ومن ارتفاع الاسعار الذي تجاوز معدل ٧٠ بالمئة التي وصل اليها العام الماضي . ولكن حيرة ابرليخ تزداد اتساعا حين لا يجد مثل هذه الحلول السحرية ، وقد لا يجد من ينصحه بالذهاب الى منجم عسى ان يجد عنده اقتراحا معقولا !.

كان آخر ما وجد ابرليخ نفسه فيه هو نفاد الميزانية وقد يكون نفاذ ملحقها بعد ايام قليلة ، وكان الشيء الوحيد الذي بقي في جعبته هو الغاء الدعم الحكومي للسلع الاساسية مما يعني زيادة اسعارها ، ورفع المعدل العام للاسعار ، وانخفاضا جديدا في مستوى المعيشة في الوقت الذي تزداد صرخات العمال والموظفين مطالبين برفع الاجور ومهددين باعلان الاضراب او « ممارسة العقوبات ضد الحكومة » حسب ما يصطلح عليه في الكيان الصهيوني .

ولكن ابرليخ وقع بين مطرقة مساعديه واركان حزبه المؤيدين لقرار رفع الدعم وسندان المعارضة في حكومة الليكود وفي احزاب المعارضة خارج الحكومة، لذا فانه سارع للتخلي عن اقتراحه خصوصا وانه يستطيع اسكات موظفي وزارته واعضاء حزبه في حين لا يستطيع شيئا امام ثورة المعارضة او اضرابات العمال ، وهكذا لم يخرج مجلس الوزراء بقرار رفع الدعم .

ولكن مشكلة عدم رفع الدعم والتي تعني بقاء الاسعار لبعض السلع على حالها في المرحلة الراهنة ، لها في المقابل ـ اي في حالة ابقاء الدعم ـ مشكلة اخرى هي كما وصفها ارنون عفني رئيس « بنك اسرائيل » المركزي الاستعمار في طبع مزيد من النقود وانزالها للسوق مما يزيد ارتفاع التضخم المالي اكثر مما يزيده ارتفاع الاسعار . ويضيف عفني قائلا :

ان الحكومة ليس بوسعها رفع الدعم تدريجيا عن طريق الاعلان عن رفع سعر مادة من المواد كل فترة بل يجب رفع الدعم دفعة واحدة لكي تعطي اثرها الفعال ، واعربت اوساط وزارة المالية عن اعتقادها بان الاستمرار في تقديم الدعم يعني تكليف الميزانية عشرات الملايين من الليرات .

من المعلوم ان الليكود عندما استلم الحكم في نيسان ١٩٧٧ كان الاقتصاد الصهيوني يشكو من ازمة اقتصادية تتجلى في سيادة الركود وارتفاع التضخم والاسعار ، وكانت حكومة العمال تلجأ الى اسلوب التخفيض الزاحف للعملة لكي تدارك التضخم . وحين وصل ابرليخ وهو ينوي اعماده ترتيب الاقتصاد على اسس الاقتصاد الحر ، وانهاء اجراءات حكومة العمال المعززة لسيطرة الدولة ، وقد وعد في مقابلة مع جريدة « يدعوت احرونوت » في ١٦ـ٥ـ١٩٧٧ بكبح جماح الغلاء حتى وعد بان معدله لن يرتفع عن ١٥ بالمئة ، كما وعد بفتح الاقتصاد وجلب الرساميل للاستثمار ومنع القيود على التحويل وابقاء التضخم عند حدود ٢٨ بالمئة سنويا لكي يهبط الى اقل من ١٢ بالمئة خلال السنوات اللاحقة .

ولكن الغلاء سجل في عام ١٩٧٨ ارتفاعا بنسبة ٤٨٫٦ بالمئة ، ويتوقع ان يزيد هذا العام عن ٧٠ بالمئة . والتضخم ارتفع في عام ١٩٧٨ الى معدل يزيد عن ٦٥ بالمئة ويتوقع له ان يتجاوز نسبه ١٠٠ بالمئة هذا العام . ولم ينته الركود في الاقتصاد ، وكذلك لم تؤثر الاستثمارات البسيطة التي وافقت على المخاطرة داخل اقتصاد يشكو من ازمة بنوية (هيكلية) لا تجدي معها الترقيعات .

اما الديون الخارجية التي كانت في عام ١٩٧٦ (ابان حكم حزب العمل) فتبلغ ٩٫٢ مليار دولار فقد ارتفعت في عام ١٩٧٨ لتبلغ ١٢ مليار دولار . والديون الداخلية التي كانت تبلغ عام ١٩٧٦ ما مقداره ٧٠ مليار ليرة اصبحت تبلغ في عام ١٩٧٨ حوالى ٢٥٠ مليار ليرة .

في شهر تموز ١٩٧٧ بدأ ابرليخ في علاجه للاقتصاد باتباع نهج الاقتصاد الحر في اطلاق حرية التمويل لجذب الاستثمارات الاجنبية . وقام ايضا برفع الضرائب والاسعار لامتصاص الزيادة النقدية في سبيل كبح معدلات التضخم ، وبعد ثلاثة شهور اكتشف عقم الترقيعات .

وعلى هذا الاساس اطلق ما اصطلح عليه بـ « الانقلاب الاقتصادي » في تشرين الثاني من العام نفسه . وكانت اجراءات تعويم الليره لكي تحدد انتقال رؤوس الاموال ، ووقف دعم الصادرات ، وفرض ضريبة « القيمة المضافة » ورفع الدعم عن بعض السلع . هكذا وعد ابرليخ المسوطنين بانهم لن يلبثوا ان يجدوا انفسهم يعيشون في رفاه وبحبوحة داخل « سويسرا الشرق » .

ولكن الذي حدث فعلا هو مزيد من هروب رؤوس الاموال الى الخارج وليس العكس . وفي مقابل ارتفاع الاسعار والتضخم قام العمال والموظفون باضرابات ضخمة كلفت الاقتصاد خسائر كبيرة للمطالبة برفع الاجور .

ولم يتمكن ابرليخ من حمل وزارته على تقليل النفقات لتخفيض التضخم بل زاد الانفاق الحكومي والسيولة في السوق . وهكذا ابتلعت الازمة الاقتصادية العائلة جميع اجراءات ابرليخ الذي ندب بيغن حظه العاثر معه قائلا « لم يعد في راسي شعرة واحدة سوداء منذ دخولي الوزارة وحتى الان » .

■

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تحذر من المناورات الاعلامية الاميركية

حذرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من المناورات الاعلامية الاميركية التي تهدف الى تمزيق وحدة الموقف الفلسطيني والعربي وايجاد مناخ في المنطقة يوحي بان العزلة عن السادات بصدد ان تتمزق ، وجاء في تصريح اصدره الاعلام المركزي للجبهة « ان الولايات المتحدة ما زالت تشترط من اجل الموافقة على اجراء حوار مع منظمة التحرير، اعتراف المنظمة «باسرائيل» وقبول قرار مجلس الامن ٢٤٢ » .

وجاء ايضا : « على الولايات المتحدة ان تتصاغ للارادة الدولية طبقا لقرارات الامم المتحدة التي تعترف بالحقوق الثابتة لشعبنا الفلسطيني وفي مقدمتها حق اللاجئين بالعودة وحقه بتقرير مصيره في دولة وطنية مستقلة » .

وجاء اخيرا : « وعلى الولايات المتحدة ان تكف عن لعبة محاولة تمزيق الثورة الفلسطينية الى « معتدلين » و « متطرفين » تحت شعار البحث عن عوامل الاستقرار المزعومة في الشرق الاوسط » .

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تنفي دخولها الى اللجنة التنفيذية

ادلى مصدر اعلامي مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتصريح نفى فيه صحة ما نشرته وكالات الانباء العالمية والصحف اللبنانية نقلا عن مصادر فلسطينية مطلعة في الثالث من هذا الشهر عن اقتراب موعد عودة الجبهة الشعبية الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وفيما يلي نص التصريح :

« تناقلت وسائل الاعلام اعتمادا على مصادر فلسطينية مطلعة اخبارا مفادها ان عودة الجبهة الى اللجنة التنفيذية باتت مؤكدة ، بعد ان تم الاتفاق على ذلك خلال الاجتماعات التي تعقدها فصائل المقاومة لبحث التطورات السياسية في المنطقة . وقال المصدر ان هذا الموضوع لم يبحث اصلا في هذه الاجتماعات لان موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية ودخول الجبهة الشعبية الى اللجنة التنفيذية لا يقرر خلال اجتماعات المقاومة او خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية ، وانما من خلال المجلس الوطني الفلسطيني ، كاعلى سلطة للثورة الفلسطينية .

واضاف المصدر ان الجبهة الشعبية ، كانت وستظل من اشد الداعين والساعين الى تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على اسس راسخة ومتينة . وهي في هذا الصدد تطالب بتنفيذ مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر التي وافقت عليها كافة فصائل حركة المقاومة بدون استثناء .. وما هدف نشر مثل هذه الاخبار غير الصحيحة الا تمييع الصيغ الصحيحة والسليمة التي يجب ان تقوم عليها الوحدة الوطنية الفلسطينية لضمان سلامة مسيرة الثورة والارتقاء باشكال الوحدة الحالية الى صيغ تكفل التصدي الحازم لمؤامرات الاعداء ، وفي مقدمتها مؤامرة الحكم الذاتي ، التي يتم التعارض حولها الان بين اطراف كامب ديفيد » .

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد حذرت من المناورات الاميركية الهادفة الى شق الصف العربي والفلسطيني وذلك في تصريح ادلى به مصدر اعلامي مسؤول في الجبهة حول الاتصالات الفلسطينية ـ الاميركية جاء فيه :

« كثر الحديث خلال الفترة الاخيرة ، عن اتصالات اميركية فلسطينية ، وعن احتمال تبدل موقف اميركا من القضية الفلسطينية . مما اثار الكثير من اللغط والتساؤل لدى الاوساط الفلسطينية حول نوايا الامبريالية من هذه الاحاديث . وبهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان تؤكد : ان النتائج التي ترتبت على مؤامرة كامب ديفيد كشفت بكل وضوح وجلاء ، الدور الاميركي المعادي لشعبنا الفلسطيني ولثورته التحررية ، والمساند بكل قوة للعدو الصهيوني ولكيانه العنصري الاستيطاني التوسعي .

ولقد قوبل الدور الاميركي المشبوه والخطير في مؤامرة كامب ديفيد ، باستنكار كافة القوى التقدمية والشعبية العربية . وطالبت هذه القوى بمقاطعة اميركا اقتصاديا ، وسياسيا ، واستخدام كافة الاسلحة لمحاربتها لما اقترفته من جرائم بحق شعبنا الفلسطيني ومستقبل قضيته الامر الذي يستوجب من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اعتماد المزيد من الخطوات السياسية والعملية لردع اطراف كامب ديفيد والوقوف في طريقهم ، ومحاولة تنظيم عملية المعارضة الشعبية والرسمية الواسعة التي ظهرت في المنطقة العربية لهذه المؤامرة ، وسيكون مستغربا .. ولن يكون مقبولا التعاطي ولو بطرق غير مباشرة مع الامبريالية الاميركية وبالوانها السياسية التي ترمي بها في المنطقة لشق الصف الفلسطيني الذي توحد على موقف معاداة اطراف كامب ديفيد ، ورفض نتائج هذه المؤامرة الخطرة التي تهدد مستقبل شعبنا الفلسطيني .

ان اية استجابة لهذه الدعوات المشبوهة يكشف عن الرغبة الكامنة والاستعداد للقبول بما يطرح من حلول استسلامية .. ان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تتحمل مسؤولية تاريخية في هذه الفترة لقيادة قوافل المناضلين الفلسطينيين والعرب الذين رفضوا مؤامرة كامب ديفيد واطراف كامب ديفيد ، وفي مقدمتهم الامبريالية الاميركية . ويجب ان تستمر في محاربة كافة القوى المساومة التي تعمل لفتح الثغرات في جدار الصمود العربي امام مناورات اميركا والسادات لشق الصف الفلسطيني والعربي .

ان اية استجابة لمناورات اميركا واي استعداد للتعاطي معها بشكل مباشر وغير مباشر ففيه تشجيع الشكوك والمخاوف لدى جماهيرنا ، ولدى فصائل الثورة الفلسطينية كلها ، والتي تناضل من اجل قيام الوحدة الوطنية الفلسطينية والتي بدونها يظل من السهل تمرير المناورات الاميركية والرجعية العربية التي لا زالت تستهدف قضية شعبنا وثورته .

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي تعلن حرصها الشديد وتمسكها القاطع بالوحدة الوطنية الفلسطينية وبقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر تعلن في الوقت نفسه انها ستناضل مع الجماهير بمختلف الوسائل المتوفرة لديها للمحافظة على زخم الثورة وعلى مسيرة الجماهير التي لن تقبل غير التحرير الكامل والشامل بديلا . ونحن اذ نحذر من مغبة التعاطي مع الامبريالية الاميركية والاخطار التي تحف بمثل هذا التعاطي المشبوه نجدد العهد على تصعيد النضال السياسي والعسكري ضد العدو الصهيوني والتحالف الرجعي الامبريالي مستندين الى الجماهير الفلسطينية والعربية والى قواها التقدمية المناضلة » .

ومن جهة اخرى اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بيانا انذرت فيه الخونة والمتعاملين مع الحكم الذاتي واكدت فيه ان من يسر من الفلسطينيين في طريق الخازندار وابن جنحو سيلقى مصيرهما وفيما يلي نص البيان :

« تشيع اطراف كامب ديفيد ان فلسطينيين سيشاركون في محادثات الاستسلام الخاصة بالحكم الذاتي مع بيغن والسادات في حيفا الاحد القادم ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تذكر بالصمود البطولي الذي واجهت به جماهيرنا الفلسطينية في الارض المحتلة هذه المؤامرة الخيانية وتشير الى ان جماهير الارض المحتلة قد عقدت العزم على افشال مؤامرة الحكم الذاتي مهما بلغت التضحيات بما تنطوي عليه هذه المؤامرة من خطر لا يتهدد مصير شعبنا الفلسطيني وحقه في متابعة النضال وحسب ، بل يتهدد الامة العربية بكاملها وبشكل خاص حركة التحرر الوطني العربية التي حالت حتى الان دون تحقيق الاهداف الامبريالية .

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وردا على كل ما ينشر حول هذا الموضوع تحذر وتنذر كل من يسر في طريق الخيانة والاستسلام وهي لن تترك عصابات الخونة والملتفين على مصالح الجماهير يفلتون من العقاب ومن غضبة الجماهير التي لن تسمح لاي كان باحباض تضحياتها العظيمة او اغتيال آمالها الجسام في العودة والتحرير الشامل لكل شبر من فلسطين . وان بن خزندار وعبد النور جنحو وغيرهما من الخونة الذين حكم عليهم الشعب بالموت عقابا لما اقترفوه من خيانة بحق الجماهير والوطن لاكبر عبرة . وان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اذ تكرر تحذيرها لمثل هؤلاء الخونة تعتبر ان مجرد التفكير بالمشاركة في مثل هذه المعادنات الخيانية لكفيل باصدار حكم الجماهير النهائي عليه ولن تكون عقوبته اقل من عقوبة الخونة الاخرين » .

■